University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

بنغازي جامعة
كلية التربية المـــرج
المجلة الليبية العالمية

العدد العشرون – 30/ مايو 2017

انزياح التابع عن مطابقة متبوعه - دراسة وصفية تحليلية عند ابن جني

د. نوري حسن حامد المسلاتي.

(الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية - بجامعة إجدابيا – ليبيا)

انزياح التابع عن مطابقة متبوعه - دراسة وصفية تحليلية عند ابن جني

ملخص البحث:

يقوم هذا البحث على بيان جهود ابن جني اللغوية في مجال علم الأسلوب - الذي يعد علما محدثا من نتاجات الدراسات الغربية - من خلال محور الانزياح الذي تم تناوله عنده من خلال قرينة صرفية وهي قرينة المطابقة، في علاقة تركيبية وهي التبعية؛ لمعرفة ما قدمه في هذا الشأن من آراء لاقت قبولا في الدرس اللغوي الحديث.

الكلمات المفتاحية: علم الأسلوب، الانزياح، قرينة، المطابقة، علاقة تركيبية.

Research Summary

This research is based on the statement of Ibn Jinni's efforts in the field of linguistic science method, which is an updated note from the products of Western Studies through the axis of displacement, which has been taken by the presumption of banking, a presumption of conformity, in Brachytherapy, a relationship of dependency; to see his in this regard views resonated in modern language lesson.

Keywords: Stylistics, Doppler, presumption, Conformity, Synthetic relationship.

مُقَدِّمَة

يعد ابن جني ـ كما لا يخفى ـ إماما من أئمة العربية المقدمين، ورائدا من روادها البارزين؛ لما له من فكر وقاد وذكاء حاد أهّلاه للبحث عن المعاني الدقيقة واستخراجها، والوقوف على خصائص العربية ونكت أسرارها، ما جعله محط إعجاب وتقدير كبيرين، لاسيما من خصومه في العقيدة والمنهج الفكري.[1]

وتعود أهمية دراسة هذا الموضوع عند نحوي كابن جني إبراز حقيقة طالما تنكر لها بعض الحداثيين[2]، وهي: أن نحاتنا الأوائل لم يُغفلوا المعنى، ولا انشغلوا عنه، بل هو ماثل نصب أعينهم، فلا يصدرون إلا عنه، ولا يرجعون إلا إليه، وكيف لا؟ ومن أجل الحفاظ على المعنى وضع النحو.

هذا، وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه بالوصف يمكن دراسة لغة واحدة في زمان ما عند شخص ما على نحو علمي دقيق، فتقرر الحقائق وفق الملاحظة دون تفسيرها بما ليس من بابها[3]، ولأنه بالتحليل يمكن التعرف على الوحدات الصغرى المكونة للخطاب الكلي من بعد النظر في الكليات العامة[4]، وقد اقتضت خطة البحث أن يقع في تمهيد وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو الآتي:

فأما التمهيد فقد جعلته للحديث عن مصطلح الانزياح ومصطلح التابع، ولذلك جاء في مطلبين، **الأول:** للحديث عن معنى الانزياح لغة واصطلاحا، وسبب اختياره مصطلحا في الدراسات الأسلوبية عوض المصطلحات التراثية المرادفة له كالعدول والتجاوز والانحراف، وبيان معياره الذي ينحرف عنه في مستوى التركيب؛ إذ العلاقة بين الانزياح ومعياره هي التي تحدد الكلام الخاص، وليس الانزياح في حد ذاته. **والآخر:** للحديث عن معنى التابع لغة واصطلاحا، واختلاف النحويين في عدته، وبيان مذهب ابن جني في ذلك.

وأما المبحث الأول، فقد خصصته للحديث عن النعت، ولما كان على قسمين: حقيقي وسببي، فقد تحدثت أولا عن النعت الحقيقي، ثم تحدثت عن النعت السببي.

وأما المبحث الثاني، فقد خصصته للعطف، ولما كان العطف على قسمين: بيان، ونسق، ولم يكن لابن جني من حديث عن انزياح عطف البيان عن معطوفه، قصرت المبحث على عطف النسق.

وأما المبحث الثالث، فقد خصصته للتوكيد، ولما كان على ضربين وكان ابن جني لا يرى انزياح المؤكد المعنوي عن مطابقة مؤكده فقد حصرت الحديث عن الانزياح في التوكيد اللفظي.

وأما البدل فلم أتناوله في مبحث لأجل أنه لم يكن لابن جني حديث عنه من حيث محور الانزياح.

ثم بعد ذلك تأتي الخاتمة، وفيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، وإني لأسأل الله ـ تعالى ـ أن يوفق ويسدد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

---

[1] ينظر: مجموع الفتاوى (20/ 486).
[2] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص336.
[3] ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص39 ـ44، و: النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج ص36.
[4] ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص11.

- **تمهيد:**

المطلب الأول: معنى الانزياح لغة، وسبب اختياره مصطلحا:

الانزياح لغة: مصدر الفعل انزاح، ومعنى انزاح ذهب وتباعد بنفسه[5]، وأما اصطلاحا فيمكن تعريفه على أنه: الْمَعْلَم الدال على أدبية النص وشعريته، أو: "انحراف الكلام عن نسقه المألوف، وهو: حدثٌ لغوي يظهر في تشكيل الكلام وصياغته"[6].

وللانزياح مترادفات عديدة مثل الانحراف والخرق والعدول، غير أن هذا المصطلح الذي انتقيناه أولى بالاستعمال[7]؛ تفاديا للإيحاء الأخلاقي، ولأنها "ذات إيحاء مكاني واضح"[8]؛ فالأسلوبيون ـ وكذا ابن جني ـ عندما نظروا إلى اللغة نظروا إليها في مستويين:

الأول: مستواها النفعي الإبلاغي، وهو المستوى الذي يقتصر فيه المخاطِب على أداء ما في خاطره دون تأثير في المخاطَب، ويسمى هذا المستوى بالمستوى المثالي والعادي، وهو المستوى المألوف لدى العامة، ومن ثم يطلق عليه ابن جني الكلام العام[9].

والآخر: مستواها الفني الإبداعي، وهو المستوى الذي يعتمد على اختراق معايير المثالية وانتهاكها بخروجه عن المألوف من الكلام العام، ومن ثم كان ابن جني يسميه الكلام الخاص[10].

ولا شك أن خروج الكلام الخاص عن مألوف الكلام العام يكمن في بعض الأحيان في التحديد المكاني من ترتيب الكلمات وفق العلاقة الأفقية فيما بينها، فيتم خرق نظام الجملة من حيث الأصل بما يعطي للنص رونقه وجماله، وفخامته وجلاله، وهو مرتبط غالبا بالحركات الإعرابية الناشئة عن الإسناد[11]، وعلى هذا، فالخروج عن النسيج اللغوي العادي في أي مستوى من مستوياته يمثل في حد ذاته حدثاً أسلوبياً[12]، ومعرفة معيار الانزياح من حيث المستوى التركيبي تكمن في معرفة المستوى الخاص بمجموعة الكلمات ذات العلائق الأفقية[13]، من ترتيب وحداته الصغرى، وربط بعضها ببعض: إما بأداة أو بالرتبة أو بالمطابقة، وما يتبع ذلك من إعطاء الوحدات ما يخصها من الحركات الإعرابية[14]، وقد ألمح ابن جني في غير موضع من خصائصه إلى ذلك.[15]

وإذا كان الانزياح من الناحية العملية في رأي الأسلوبيين هو "تصرف مستعمِلِ اللغة في هياكل دلالتها أو أشكال تراكيبها بما يخرج عن المألوف"[16]، وقُيّد هذا التصرف بسماح قوانين النحو به في تركيب مقاطع الكلام[17]، فإن هذا يعني أنه لا يكون في شيء مما له علاقة بتركيب الكلام سوى في القرائن التي تندرج ضمن ما أسماه ابن جني بـ (شجاعة العربية) وهي:

---

[5] ينظر: تاج العروس (6/ 443).
[6] الأسلوبية وتحليل الخطاب ص24.
[7] ينظر: الرد على منظري انزياحية الأسلوب، ص107.
[8] ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص63.
[9] ينظر: الخصائص (2/ 456).
[10] ينظر: السابق (2/ 455 - 456) والأسلوبية والأسلوب، ص34، و: 37.
[11] ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص ص86.
[12] ينظر: مقالات في الأسلوبية، ص79.
[13] ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص84.
[14] ينظر: علم اللغة مقدمة القارئ العربي، ص226.
[15] ينظر المواضع الآتية في الخصائص (1/ 73)، (1/ 129)، (1/ 334)، (2/ 315)، (3/ 61)، (3/ 204)، (3/ 205)، (3/ 208).
[16] ينظر: الأسلوبية والأسلوب، ص 124 - 125.
[17] ينظر: السابق، ص46.

قرينة المطابقة، وقرينة الرتبة، وقرينة العلامة الإعرابية على مذهب ابن جني والقاضي عبد الجبار، لا على مذهب عبد القاهر الجرجاني؛ إذ على مذهبه لا مفاضلة في الإعراب، فلا مجال عنده للحريات فيه.

المطلب الثاني:

- **معنى التابع لغة واصطلاحا، والاختلاف في عدته:**

التوابع جمع تابع، وهو في اللغة: الجني، قال الزبيدي: "والتابع والتابعة: الجني والجنية، يكونان مع الإنسان يتبعانه حيث ذهب، والجمع: التوابع، وهن القرناء"[18]، وفي الاصطلاح:" كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة"،[19] فخرج بقولهم: (من جهة واحدة): خبر المبتدأ،[20] والمفعول الثاني، والمفعول الثالث؛ فإن العامل في هذه الأشياء لا يعمل من جهة واحدة[21].

- **عدد التوابع:**

وقد اختلف النحاة المتأخرون في عدد التوابع؛ لاختلافهم في فهم كلام سيبويه، أو لعدم وقوف بعضهم على نصه في عطف البيان، فذهب الجمهور إلى أنها خمسة، وهي: النعت، والتوكيد، وعطف النسق، وعطف البيان، والبدل، وحجتهم في ذلك أن البدل هو: التابع المقصود بالحكم[22]، وأما عطف البيان فهو: الشارح لمتبوعه بغير طريق الوصف[23]، كما أن عطف البيان ليس على نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل،[24] وقرروا أن عطف البيان يفارق البدل في إحدى عشرة مسألة ذكرها أبو حيان ارتشافه.[25]

وذهب الرضي إلى جعل التوابع أربعة؛ فهو يرى عطف البيان بدلا؛ لأنه يطرد فيه حكمه،[26] ونسب في أكثر من موضع عدم التفرقة بين بدل كل من كل وعطف البيان لسيبويه،[27] وأكد رأيه هذا في مناسبات عديدة[28]، وهذا الذي قرره الرضي هو مذهب الفراء والفارسي.[29]

والذي عليه ابن جني أن عطف البيان يغاير البدل؛[30] فالأولى بالصواب ـ وفق رأيه ـ هو ما عليه الجمهور؛ ذلك لأن البدل يكون على نية تكرار العامل[31]، وفي تينك المسألتين يمتنع البدل من حيث الصنعة؛ إذ لا يصح تكرار العامل في قولك: (يا زيد العالم) بالنصب،[32] وإن كان من حيث المعنى يمكن أن يكون التابع هنا بدلا، ولكنك خبير بأنه لابد في وضع القاعدة وفي الإعراب من مراعاة المعنى والصنعة معا، فلا يصح اعتبار الصنعة دون المعنى، ولا المعنى دون الصنعة، بل لابد من اعتبارهما معا.

---

[18] تاج العروس (20/ 374 - 375).
[19] التعريفات، ص 71.
[20] هذا على مذهب أن عامل الرفع في المبتدأ الابتداء وفي الخبر المبتدأ، وعلى مذهب أن عامل الرفع في المبتدأ الخبر وفي الخبر المبتدأ، وأما على مذهب أن عامل الرفع في المبتدأ والخبر هو الابتداء فلا يتأتى عليه هذا التعريف، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 38)، وبهذا يتبين خطأ قول ابن عقيل (1/ 201): "وهذا الخلاف مما لا طائل تحته".
[21] ينظر: التعريفات، ص 71.
[22] ينظر: شرح الكافية (2/ 379 - 380) وارتشاف الضرب (5/ 1961) وشرح ابن عقيل (2/ 247).
[23] ينظر: شرح الكافية (2/ 394 - 395) وارتشاف الضرب (5/ 1943) وشرح ابن عقيل (2/ 218).
[24] ينظر: شرح الكافية (2/ 383) وارتشاف الضرب (5/ 1943، 1961) وشرح ابن عقيل (2/ 222).
[25] ينظر: ارتشاف الضرب (5/ 1944 - 1946).
[26] ينظر: شرح الكافية (1/ 361)، (2/ 233).
[27] ينظر: شرح الكافية (2/ 379 - 380).
[28] ينظر: السابق (1/ 362) و (1/ 365)، و(2/ 177)، (2/ 280)، و(2/ 332).
[29] ينظر شرح ابن عقيل (2/ 223).
[30] الخصائص (2/ 385).
[31] شرح الكافية (3/ 111).
[32] أوضح المسالك (4/ 35).

المبحث الأول: انزياح النعت عن المنعوت:

النعت في الكلام له وظيفتان: تخليص اسم من الَّذِي شاركه فِي اسمه، كقولنا: (زيد الخياط) وإفادة معنى المدح أو الذم، كـ(العاقل) و (الجاهل)[33] ومن ثم فالنعت اصطلاحا هو: التابع المتم ما قبله بوصفه، نحو: (جاء زيد الكريم) أو بوصف ما تعلق به، نحو: (جاء زيد الكريم أبوه)[34] وعلى هذا فإن النعت ـ كما هو معلوم ـ على ضربين:[35]

الأول: المسمى النعت الحقيقي، وهو الذي يصف ما قبله، وهو من حيث مطابقته لما قبله في الإعراب والجنس والعدد والتعيين يوافقه في أربعة من عشرة.

والآخر: المسمى النعت السببي، وهو الذي يصف ما يتعلق بالمنعوت، وهو من حيث مطابقته لما قبله يوافقه في اثنين من عشرة، وهما: الإعراب والتعيين، وأما في العدد والجنس فحكمه مع ما بعده كحكم الفعل مع فاعله.

وعلى هذا، فإن الانزياح في النعت بنوعيه يكون فيما تجب المطابقة فيه، وهل في كل مظاهر المطابقة أو في بعضها، هذا ما سيحاول البحث معرفته ـ بحول الله وقوته ـ من خلال رأي ابن جني.

أولا ـ الانزياح في النعت الحقيقي:

1 ـ من حيث الجنس: الأصل في النعت الحقيقي ـ كما مضى ـ أن يجيء موافقا منعوته في الجنس، فلا يجوز أن يقال مثلا: (رأيت امرأة أحمر)، ولا: (مررت برجل حمراء) إلا في مواضع بعينها أشار إليها ابن جني مقررا فيها جواز العدول عن المطابقة في الجنس لأجل الحمل على المعنى، أو لأجل تسويغ الصناعة النحوية ذلك.

والمثال الذي أتيح الوقوف عليه بعد بحث طويل هو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ [الذاريات: 58] على قراءة يحيى والأعمش[36] بخفض (المتين) على أنه نعت للقوة، فيكون النعت قد غاير المنعوت في الجنس[37].

والنحويون قبل ابن جني من لدن سيبويه تكاد تتفق كلمتهم في تخريج ذلك على أنه من باب الجر على الجوار، وأن قوله تعالى: (المتين) إما خبر ثالث[38]، وإما نعت للرزاق.[39]

2 ـ من حيث العدد:

من خلال التتبع لرأي ابن جني يتبين للناظر الباحث أن انزياح النعت الحقيقي عن المنعوت في العدد لا يكون إلا في النعت بالمصدر[40]، كقول زهير في مدح هرم بن سنان والحارث ابن عوف:

متى يشتجر قوم تقل سرواتهم هم بيننا، فهم رضا، وهم عدل[41]

---

[33] ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، ص52، وشرح الرضي على الكافية (2/ 287).
[34] ينظر: شرح ابن عقيل (3/ 191).
[35] ينظر شرح الرضي على الكافية (2/ 302).
[36] ينظر: المحتسب (2/ 289).
[37] المحتسب (2/ 289).
[38] ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن (4/ 1239).
[39] ينظر: المحتسب (2/ 289).
[40] ينظر: السابق (2/ 202).
[41] ديوانه، ص85.

فيكون هنا انزياحان، وهما:

الأول: مجيء النعت مصدرا؛ ذلك لأن الأصل في النعت أن يكون مشتقا، أو مؤولا بمشتق كاسم الإشارة والمنسوب، ومن ثم قيل: إن ما جاء عن العرب من النعت بالمصدر يحفظ ولا يقاس عليه؛ لأنه شاذ[42].

والآخر: عدم مطابقته منعوته في العدد والجنس؛ ذلك لأنه يلتزم في المصادر الإفراد والتذكير، وهي إن أنثت أو جمعت خرجت من بابها إلى باب الصفة المشبهة، وهذا عند ابن جني من الخروج المقبول عن المألوف[43]، ويبرهن ابن جني ـ رحمه الله تعالى ـ على صحة ذلك بالقول: "ويدل على أن هذا معنى لهم، ومتصور في نفوسهم، قوله ـ فيما أنشدناه ـ:

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل وضنت علينا والضنين من البخل[44]

أي: كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه، وأصل هذا الباب عندي قول الله ـ عز وجل- : ﴿خُلق الإنسان من عجل﴾ [الأنبياء: 37]."[45]

ومن ثم تراه يقول في قراءة مجاهد وأبي روق لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ﴾ [النور: 25] برفع الحق: "(الحق): هنا وصف لله ـ سبحانه ـ أي: يومئذ يوفيهم الله الحق دينهم، وجاز وصفه ـ تعالى ـ بالحق لِما في ذلك من المبالغة، حتى كأنه يجعله هو هو على المبالغة، فهو كقولنا: (رجل خصم) و:(قوم زوْر) وقوله: (فهم رضا وهم عدل) وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿إلى الله مولاهم الحق﴾ [الأنعام: 64] "[46].

- **المفاضلة بين النعت بالمصدر والنعت بالوصف:**

وبناء على ما سبق، ترى ابن جني يفاضل بين الصنعة والمعنى، مستمدا مفاضلته من أحوال العرب في كلامها، وطرائقها في صوغ أغراضها، فقرر أن المعنى هو المقصود الأسنى، والغرض الأسمى، وأن الصناعة ـ من حيث كونها لفظية ـ ما هي إلا خادمة له،[47] وقد جعل هذا التفاضل بين المصدر والصفة الصريحة في النعت بهما من تجاذب الإعراب والمعنى،[48] وعقد لذلك بابا في خصائصه، قرر فيه أنه إذا تجاذب الإعراب والمعنى استمسكت بعروة المعنى، وصححت الإعراب[49].

3 ـ من حيث الإعراب:

من خصائص هذه اللغة الشريفة التي امتن الله ـ تعالى ـ بها على العرب، وأكرمهم بنزول القرآن الكريم بها: ظاهرة اتباع التوابع متبوعاتها، في مظاهر المطابقة جميعا، أو في بعضها دون بعض، كما أن من خصائصها خضوعها للمقام، الذي هو الموقف الأدبي، فربما تراها تخرج عن الأصل لغرض من الأغراض، وفي ذلك يقول ابن جني: "إذا تأملتُ حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقة ما يملك عليّ جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر."[50]

---

[42] ينظر: شرح الكافية (1/ 306).
[43] ينظر: الخصائص (2/ 205) و (2/ 207).
[44] سبق تخريجه.
[45] الخصائص (3/ 259).
[46] المحتسب (2/ 107).
[47] ينظر: الخصائص (2/ 207) (3/ 260).
[48] ينظر: الخصائص السابق (3/ 260).
[49] ينظر: السابق (3/ 255).
[50] السابق (1/ 48).

وهذا الخروج عن المألوف ـ هنا ـ هو المعروف عند النحاة بالقطع، أي إن انزياح النعت عن المنعوت في الإعراب يكون بقطعه عنه، فيجعل النعت خبرا لمبتدأ محذوف، تقديره: هو، أو مفعولا به لفعل محذوف، تقديره: أعني،[51] وعلى هذا يمكن تعريف ظاهرة القطع بأنها: انتقال التابع من حالة اتباع متبوعه في الإعراب إلى حالة مخالفة له فيه، وقيمة هذه الظاهرة اللغوية عند ابن جني تكمن في الإسهاب؛ لأنه أذهب في الثناء والمدح،[52] و: "سبب القطع بلاغي محض. هو التشويقُ، وتوجيه الأذهان بدفعٍ قوي إلى النعت المقطوع؛ لأهمية فيه تستدعي مزيداً من الانتباه إليه، وتقلق الفكر به، وأنه حقيقٌ بالتنويه وإبراز مكانته، وجعلوا الأمارة على هذا كله إضمار العامل، وتكوين جملة جديدة، الغرض منها: إنشاء المدح، أو الذم، أو الترحم..؛ فهي جملة إنشائية من نوع الجمل الإنشائية غير الطلبية".[53]

4 ـ من حيث التعيين:

اختلف النحاة في صحة انزياح النعت عن المنعوت من حيث التعريف والتنكير، فمنعه جمهور البصريين، قائلين: إن المعرفة لا توصف بنكرة؛ لأن الغرض من النعت التوضيح أو التخصيص، والنكرة لا تفيد شيئا من ذلك، ومن ثم فلا يجوز أن يقال: (مررت بالرجل كريم)؛ لأن ذلك يعد ضربا من العبث، وإن النكرة لا توصف بمعرفة؛ لأن المعرفة أحق بالتقديم؛ وإذا كانت كذلك فلا يجوز أن تتبع النكرة،[54] والبصريون حينما قالوا بالمنع لم يطلقوه، بل قيدوه بكون النعت ليس مقطوعا عن منعوته، فإن قطع جازت عدم المطابقة في التعريف والتنكير،[55] وذهب بعض الكوفيين إلى جواز الانزياح مطلقا، إذا كان لمدح أو ذم،[56] وابن جني فيما يبدو يرفض انزياح النعت عن منعوته من حيث التعيين، ويدل على ذلك أنه لما تكلم عن قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص: 1] وجهها على أن (هو) مبتدأ أول، و(الله) مبتدأ ثان، و(أحد) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول،[57] على الرغم من أن هذه الآية من شواهد الانزياح.[58]

ثانيا: النعت السببي:

سبق أن ذكر أن المطابقة في النعت السببي تختلف عنه في النعت الحقيقي، فالنعت السببي يوافق منعوته في الإعراب وفي التعريف والتنكير فقط، أمَّا في الإفراد وفرعيه وفي التذكير والتأنيث فإنه يكون كالفعل، والفارق بين الحقيقي والسببي مع أن كليهما وصف، والوصف مشبه بالفعل: هو أن الحقيقي لا يرفع ظاهرا بخلاف السببي، ومن ثم فإذا كان مرفوع السببي مفردا أو مثنى أو جمعا فإن ذلك لا يؤثر في النعت؛ لأنه يلزم صورة واحدة وهي الإفراد على لغة جمهور العرب، وأما على لغة أكلوني البراغيث فيجوز مطابقته لمرفوعه، وإذا كان المرفوع بالسببي مؤنثا أنث، وإذا كان مذكرا ذكر،[59] ومن خلال الاستقراء لكلام النحويين يجد الباحث أن خروج هذا النعت عن موافقة منعوته لا يكون إلا في الإعراب، وخروجه عنه يكون بالجر، ومن ثم سموا هذه الظاهرة بظاهرة: الجر على الجوار، وهي ظاهرة يقصد بها أن الجر

---

[51] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (3/ 318).
[52] الخصائص (2/ 198).
[53] النحو الوافي (3/ 492).
[54] ينظر: الكتاب (2/ 6).
[55] ينظر: الكتاب (2/ 58)، وارتشاف الضرب (4/ 1908).
[56] ينظر: ارتشاف الضرب (4/ 1908).
[57] ينظر: المحتسب (2/ 30).
[58] ينظر: مجالس العلماء، ص149.
[59] ينظر: الكتاب (2/ 22).

لم يكن بحرف الجر، ولا بالإضافة، ولا بالتبعية، وإنما بالمجاورة لاسم مجرور، وهذا المجرور في باب النعت يكون عامله الإضافة.[60]

وابن جني يرى هذه الظاهرة مطردة من حيث حذف المضاف، وأن من خطّأها أخطأ،[61] وعقد لها بابا في خصائصه، أسماه (باب في الجوار) وقسمه قسمين: تجاور الألفاظ، وتجاور الأحوال، وقسم تجاور الألفاظ قسمين أيضا، وهما: الجوار المتصل، والجوار المنفصل، وجعل قولهم: (هذا جحر ضب خرب) وما كان مثله من المنفصل.[62]

وما ينبغي تبيانه هنا أن الجر على الجوار عند ابن جني هو ظاهرة لا يسوغ ارتكابها إلا حين أمن اللبس، وهو حينما قرر أنه يحفظ ما يربو عن ألف موضع من القرآن الكريم في حذف المضاف، لم يكن يعني بقوله هذه الظاهرة، وإنما كان يرمي إلى تسويغ توجيهه إياها؛ بجعل مضاف محذوف؛ فرارا من تغليط العرب، وإذا تقرر ذلك فإن ابن جني يرى أنْ لا يُلجأ إلى الحمل على الجوار ما دام إلى الحمل على غيره سبيل، فهو يقول في (باب في الجوار):"وأما قوله:

* كبير أناس في بجاد مزمل *

فقد يكون أيضا على هذا النحو من الجوار، فأما عندنا نحن فإنه أراد: مزمل فيه، فحذف حرف الجر، فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول".[63]

والملاحظ أن ابن جني لم يربط هذه الظاهرة بالمعنى، كما اعتدنا عنه فيما خرج عن المألوف؛ لأنها ظاهرة خارجة عن فصيح الكلام، وإنما يربطها ـ كما غيرها من الظواهر الخارجة عن الفصيح ـ بفصاحة المتكلم؛ فهو قد يرتكب الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها إدلالا بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه.[64]

ومما سبق يتبين أن الانزياح من حيث إنه عمل أدبي خارق لحواجز اللفظ يكون في النعت الحقيقي من حيث الجنس إما بالنعت بالمصدر، وإما بالحمل على المعنى؛ لما للحمل على المعنى من أثر في مسائل البلاغة، وهو غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، كما يقول ابن جني.

ومن حيث العدد يكون في النعت بالمصدر؛ إذ النعت به يعد خروجا عن الأصل في الاستعمال المألوف، والغرض من هذا النعت المبالغة، فكأن من نُعت بالمصدر مخلوق منه، أو هو هُو، ولأجل ذلك كان المعنى عند ابن جني مقدما على الصناعة النحوية عند التعارض ولم يمكن التوفيق بينهما، فتصوير المعنى بما يخدمه من اللفظ أولى من إقامة قواعد النحو، وهذا تحول جذري في النحو العربي، يجعل من ابن جني رائدا في الفكر الأسلوبي المعاصر، وأن ما تم تناوله في المدرسة الأسلوبية من قضية الانزياح هو بذور من كلام صاحبنا، ومن حيث الإعراب يكون الانزياح بقطع النعت عن المنعوت، وتكمن قيمته في أنه يؤدي إلى الإسهاب الذي هو أسلوب بلاغي، ومحل هذا الانزياح المدح والذم؛ لأنه أذهب فيهما، وأما من حيث التعيين فلا انزياح ـ فيما يظهر ـ عند ابن جني، كما هو الحال عند أهل مذهبه من البصريين.

---

[60] ينظر: شرح الكافية (1/ 318).
[61] الخصائص (1/ 191 - 192).
[62] ينظر: السابق (3/ 218 - 221).
[63] الخصائص (3/ 221).
[64] ينظر: السابق (2/ 392).

وأما النعت السببي فإن الانزياح فيه لا يكون إلا في الإعراب، وخروجه عنه يكون بالجر عند مجاورة مجرور، ومن ثم سميت هذه الظاهرة بالجر على الجوار، وسر الانزياح هنا ليس الدلالة على معنى خفي، أو غرض بعيد، وإنما الدلالة على فصاحة المتكلم.

المبحث الثاني:

- **انزياح المعطوف عن المعطوف عليه:**

يقسم العلماء ـ كما سبق ـ العطف على قسمين: عطف بيان، وعطف نسق، وحدوا عطف البيان بأنه: تابع جامد، غير مستقل، مشبه للصفة في إيضاح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة،[65] وقرروا أنه في مطابقته لمتبوعه كالنعت الحقيقي، أي: يوافق المعطوف عليه في أربعة من عشرة، وهي: الجنس، والعدد، والإعراب، والتعيين،[66] والفارق بين النعت وعطف البيان هو أن عطف البيان يوضحُ المتبوعَ بنفسهِ، لا بمعنىً في المتبوع، ولا في سببه،[67] وأما عطف النسق ـ وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف[68] ـ فلا يوافق متبوعه إلا في الإعراب[69]؛ لأن الثاني غير الأول.[70]

والملاحظ أن انزياح عطف البيان عن متبوعه لم يقع إلا قليلا، ومن ثم فلم أوفق في العثور على حديث لابن جني عنه، رغم ما بذلت من جهد؛ ولذا سنقصر الحديث عن الانزياح في عطف النسق:

- **الانزياح في عطف النسق:**

يرى النحاة من خلال استقرائهم كلام العرب نظما ونثرا أن انزياح المعطوف عن مطابقة المعطوف عليه على ضربين: قياسي وسماعي، فأما القياسي فهو الانزياح الناشئ عن الحمل على المحل، نحو: (ما في المدرسة من طالبٍ ولا معلمٌ) فرفع (معلم) عطفا على محل (طالب) المجرور بـ(من) المزيدة لغرض التوكيد؛ ذلك لأن (طالب) خبر لاسم (ما) النافية، وعلى اللغتين التميمية والحجازية يجب رفعه، فأما على التميمية فمعروف، وأما على الحجازية فلأن الخبر تقدم على الاسم، وهذا عندهم يوجب إهمال (ما)[71] ومن ثم يكون (طالب) مرفوعا محلا، مجرورا لفظا، فإذا جر قوله: (معلم) كان حملا على اللفظ، وقد كان سيبويه[72] والفراء[73] وغيرهما من النحاة المتقدمين[74] يسمون العطف على المحل عطفا على المعنى، كما هو الحال في العطف على التوهم،[75] وسر إطلاق العطف على المعنى على العطف على المحل والعطف على التوهم أنهما يعمل فيهما عاملان، غير أن العامل في العطف على المحل يكون موجودا وأثره مفقودا، وقد مضى مثاله، وفي العطف على التوهم يكون الأثر موجودا والعامل مفقودا، ومثاله نحو قولك: (لست زيدا ولا عمروٍ) فأنت كما ترى هنا أن عامل الجر في المعطوف مفقود، وأما أثره فموجود.[76]

---

[65] ينظر: اللمع ص70، وشرح ابن عقيل (2/ 218) وأوضح المسالك (3/ 346).
[66] ينظر: شرح ابن عقيل (2/ 220) وأوضح المسالك (3/ 348).
[67] ينظر: أوضح المسالك (3/ 300).
[68] ينظر: شرح ابن عقيل (2/ 224) وأوضح المسالك (3/ 353).
[69] ينظر: شرح التصريح على التوضيح (2/ 188).
[70] ينظر: شرح المفصل (3/ 74).
[71] ينظر: أسرار العربية، ص120 - 121.
[72] ينظر: الكتاب (1/ 170 - 171) وشرح أبيات سيبويه (1/ 267).
[73] ينظر: معاني القرآن (1/ 332)
[74] ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/ 140) و (2/ 226).
[75] ينظر: الكتاب (3/ 51) والحجة للقراء السبعة (4/ 448 - 449).
[76] ينظر: البحر المحيط (10/ 185).

ولعل مما يدل على أن الأوائل كانوا يتحرجون من إطلاق مصطلح التوهم في تخريجهم أسلوبا قرآنيا أن الفراء عندما يأتي على هذه الظاهرة في إعراب آيات الكتاب العزيز يستعمل مصطلح (الرد على المعنى) وبعبارة كوفية أخرى: (الرد على التأويل)[77] وعندما يخرج إلى كلام الناس يستعمل (التوهم)[78] ومما يدل على ذلك أيضا من كلام سيبويه نقلُه سؤالَه الخليل عن: ﴿ فأصدق وأكن﴾ [المنافقون: 10].[79]

وأما السماعي فهو الانزياح المحمول على الجوار أو التوهم، وهذا بيان للانزياح في هذين الضربين عند ابن جني:

أولا ـ الانزياح القياسي: والمراد به حسبما تدل عليه شواهده: تسلط عاملين على المعطوف: **أحدهما:** هو العامل الأصل، **والآخر:** هو العامل الطارئ لغرض، ومواضع انزياح التابع عن مطابقة المتبوع ـ والحالة هذه ـ قد حصرها البحث بالتتبع لكتب النحاة في سبعة مواضع، وهي: تابع اسم (إن) وأخواتها، وتابع اسم (لا) وتابع المجرور بحرف الجر الأصلي، وتابع المجرور بحرف جر مزيد، وتابع ما أضيف إليه اسم الفاعل الصالح للعمل، وتابع ما أضيف إليه المصدر، وتابع المنادى، غير أن حديث ابن جني في ذلك قد انحصر في ثلاثة مواضع فقط، وسر ذلك أنه لم يكن لابن جني كتاب مطول في النحو،[80] ولم يشرح المختصرات التي كتبها مَنْ قبله، وإنما كان يتعرض للمسائل النحوية في تضاعيف كلامه إذا ألجأته الحاجة إلى ذلك؛ فهو كان يرى أن النحو قد أشبع بحثا ممن سبقه، والأجدى باللاحق إن أراد أن يُخلّد ذكره، ويكون له موضع بين السابقين: أن يجد سبيلا في مزاحمتهم الفضل في غير ما كانوا قد أنضجوه وأشبعوه بحثاً،[81] فانصب فكره على قضايا التصريف وفقه اللغة، ما جعل بعض أقرانه يظن أنه إنما لم يهتبل بالنحو لأجل أن بضاعته فيه مزجاة،[82] والمواضع الثلاثة المشار إليها آنفا هي: تابع اسم (أن) وتابع المجرور بحرف جر أصلي، وتابع ما أضيف إليه المصدر، وهذا بيان ذلك:

1 ـ تابع اسم (أن):

اختلف نحاة المذهبين في صحة العطف بالرفع على اسم (إن) أو (أن) قبل استكمال الخبر، فالبصريون يمنعون من ذلك، ويوجهون ذلك على أن الواو للاعتراض،[83] وبعض نحاة الكوفة يجيزون ذلك بشرط أن يكون الاسم مبنيا،[84] ومنهم من أطلق الجواز، فلم يشترط هذا الشرط،[85] وأما إن كان الخبر قد استكمل وعطف على الاسم فيجوز العطف بالرفع عند الجميع، ووجه هذا الرفع عندهم على الرغم من عدم وجود اسم مرفوع قبله ليعطف عليه هو: أن اسم (إن) أو (أن) قبل دخول الحرف الناسخ هو الرفع على الابتداء، فيكون العطف حينئذ على أحد أمرين: **الأول:** على محل الحرف الناسخ واسمه،[86] وهو مذهب سيبويه.[87]

---

[77] ينظر: معاني القرآن (3/ 160).
[78] ينظر: معاني القرآن (1/ 220)، (1/ 389 - 390).
[79] ينظر: الكتاب (3/ 100).
[80] ينظر: الفهرست، ص95.
[81] ينظر: الخصائص (1/ 1 - 2).
[82] ينظر: نزهة الألباء، ص250.
[83] ينظر: الأصول في النحو (1/ 256 - 257) و(2/ 64).
[84] ينظر: معاني القرآن للفراء (1/ 311).
[85] ينظر: السابق (1/ 311).
[86] ينظر: المقتضب (4/ 111 - 112) والأصول في النحو (2/ 64 - 65).
[87] ينظر: الكتاب (2/ 144).

والآخر: على الابتداء، والخبر محذوف، تقديره: كذلك، وإلى هذا ذهب النحاة المتأخرون، ورفضوا الوجه الأول؛ لتعبيرهم عنه بصيغة التمريض، ولتأخيرهم إياه في الذكر.[88]

والذي عليه ابن جني في العطف قبل استكمال الخبر هو الأول، أي: العدول عن النصب إلى الرفع،[89] ولعل ما يؤيد كلام ابن جني والكوفيين هو أن يقولوا: إنما أردنا الحمل على المعنى؛ ذلك لأن الحرف الناسخ يفيد التأكيد، والتأكيد لا يناقض معنى الابتداء، وهذا ما قرره عبد القاهر الجرجاني في شرحه الإيضاح مناصرا وجه الرفع عند سيبويه بعد استكمال الخبر.[90]

2 ـ تابع المجرور بحرف جر أصلي:

مذهب جمهور النحاة أن تابع حرف الجر الأصلي يجب أن يطابق متبوعه في الإعراب[91]؛ فلا يجوز عندهم: (مررت بزيد وعمرا) وذهب ابن السراج[92] إلى جواز ذلك، وجعله مذهباً لسيبويه؛ لأنه ساق كلامه دون عزو إليه، وشرحه بما يفيد جواز العطف بالنصب على المجرور بحرف أصلي، وهو لا يرى تناقضا بين القول بالعطف وبين تقدير فعل ناصب للمعطوف[93]، وقد أقره ابن جني[94]؛ ولذلك طبق هذا الرأي على ما يعرض له من شواهد المسألة، فقال في توجيه قراءة الحسن والجحدري وسلام ويعقوب:[95] ﴿ولؤلؤا﴾ [الحج: 23] بالنصب: "هو محمول على فعل يدل عليه قوله: ﴿يحلون فيها من أساور﴾ أي: ويؤتون لؤلؤا، ويلبسون لؤلؤا، ومثله قراءة أُبي: ﴿وحورا عينا﴾ [الواقعة: 22] أي: ويؤتون حورا عينا، ويزوجون حورا عينا، ومثله مما نصب على إضمار فعل يدل عليه ما قبله قوله:

جئني بمثل بني بدر لقومهمُ أو مثلَ أسرة منظور بن سيار[96]

فكأنه قال: أو هات مثل أسرة".[97]

3 ـ تابع ما أضيف إليه المصدر:

ومن المواضع التي يجوز فيها انزياح التابع عن المتبوع هنا: أن يقع بعد المصدر المضاف لفاعله أو لمفعوله عاطف وليه اسم، فيجوز في هذا الاسم العطف على المحل والعطف على اللفظ، والحال في ذلك كحال تابع الاسم المجرور بحرف جر أصلي،[98] ومن ثم رأى ابن جني في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أولئك عليهم لعنة الله والملائكةُ والناسُ أجمعون﴾ [البقرة: 161] على قراءة الحسن برفع (الملائكة) و (الناس)[99] أن انزياح المعطوف عن مطابقة المعطوف عليه هنا لأجل إضمار فعل يدل عليه المصدر الذي في قوله ـ سبحانه ـ ﴿لعنة الله﴾ أي: وتلعنهم الملائكة والناس أجمعون.[100]

---

[88] ينظر: شرح الكافية (2/ 353) وشرح المفصل (8/ 67) وهمع الهوامع (3/ 239).
[89] ينظر: السابق (2/ 169).
[90] ينظر: المقتصد (1/ 448).
[91] ينظر: شرح الكافية (2/ 273) وشرح المفصل (8/ 10).
[92] ينظر: الأصول في النحو (2/ 65 - 66).
[93] ينظر: السابق (2/ 66).
[94] ينظر: الخصائص (1/ 106 - 107).
[95] ينظر: المحتسب (2/ 78).
[96] قائله جرير، ينظر: ديوانه (3/ 1028).
[97] المحتسب (2/ 78) و(2/ 309).
[98] ينظر: الكتاب (1/ 191) والبسيط في شرح الجمل (2/ 794 - 795) وشرح الكافية (2/ 198) والارتشاف (3/ 177).
[99] ينظر: المحتسب (1/ 116).
[100] المحتسب (1/ 116 - 117) وينظر: (2/ 78).

ثانيا: الانزياح السماعي:

إذا كان المراد بالانزياح القياسي هو: اتّباع التابع المتبوع في الإعراب الذي كان مقدرا أن يحدثه في المتبوع العامل الأصل لا العامل الطارئ فإن المراد بالانزياح السماعي في العطف أحد أمرين:

الأول: مخالفة التابع المتبوع في اللفظ، وليس للمتبوع محل إعرابي غير الملفوظ؛ لأنه ليس هناك سوى عامل واحد، وثمة ما يربط التابع والمتبوع من حيث المعنى،[101] وشرط هذا العطف صحة دخول العامل في المعطوف على المعطوف عليه،[102] وهذا هو العطف على التوهم، وذلك كمثل قولك: (ليس زيد قائما ولا قاعدٍ) بجر (قاعد) على توهم دخول الباء على خبر ليس،[103] إذ كثيرا ما تدخل عليه للتوكيد.[104]

والآخر: اتّباع التابع المتبوع في اللفظ، وليس ثمة ما يربط التابع والمتبوع من حيث المعنى، وهذا هو العطف على الجوار.[105]

وإنما كان الانزياح هنا سماعيا من حيث إنه محصور في أمرين كلاهما سماعي، وقد مضى من كلام العلماء المتقدمين ما يدل على ذلك؛ فلا ينقاس عليه ما كان هناك مندوحة عنه،[106] وأما المتأخرون فيرون أنه مقيس غير شاذ،[107] وقد جارينا الأولين ثقة بهم، وأخذا بقول ابن جني في إنكاره على المبرد مخالفته مَن قبله من النحاة في عدم تجويزه تقديم خبر (ليس) عليها،[108] وهذا تفصيل القول في ذلك.

1 ـ العطف على الجوار:

اختلف النحاة في وقوع هذه الظاهرة على ثلاثة مذاهب: فمنهم من رأى أنها لا تحسن في أسلوب العطف،[109] ومنهم من رأى وقوعها في الاضطرار،[110] ومنهم من رأى أنها أسلوب عربي صحيح،[111] ولكنه قليل، ودليل قلته إنكار من أنكره، وابن جني ـ فيما يبدو ـ من أصحاب المذهب الثالث؛ فإنه نقل كلام أبي الحسن فيها ولم يعقب، والسكوت رضا، ولم أظفر له من كلام فيها سوى في توجيهه قوله ـ تعالى ـ: ﴿فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل﴾ [الأعراف: 53] فقال: "فأما قوله ـ سبحانه ـ: ﴿يا ليتنا نردُّ ولا نكذب بآيات ربنا ونكون﴾ [الأنعام: 27] فقال فيه أبو الحسن: إنهم إنما تمنوا الرد وضمنوا ألا يكذبوا، وهذا يوجب النصب، لأنه جواب للتمني.

قال: إلا أنه عطف في اللفظ، والمراد به الجواب، وشبهه بقوله ـ سبحانه: ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾ [المائدة: 6] بالجر، قال: فهي في اللفظ معطوفة على المسح، وفي المعنى معطوفة على الغسل. قال: ونحو منه: (هذا جحر ضب خرب)".[112]

2 ـ العطف على التوهم:

---

[101] ينظر: البحر المحيط (3/ 168).
[102] ينظر: همع الهوامع (3/ 230).
[103] ينظر: الكتاب (3/ 29) و (3/ 100 - 101).
[104] ينظر: اللمع في العربية، ص39.
[105] ينظر: المحتسب (1/ 252) ومعاني القرآن للأخفش (2/ 466).
[106] وينظر: المسائل العسكرية، ص164 - 165، والبحر المحيط (3/ 717)، (4/ 272)، (5/ 348).
[107] ينظر: شرح تسهيل الفوائد (1/ 385 - 386) ومغني اللبيب، ص621.
[108] ينظر: الخصائص (1/ 188 - 189).
[109] ينظر: البحر المحيط (3/ 452).
[110] ينظر: معاني الأخفش (2/ 466).
[111] ينظر: المجاز في القرآن (1/ 155) والتبيان (1/ 422 - 423).
[112] المحتسب (1/ 252) و (1/ 272).

عرفه الفراء بأنه: "كل معنى احتمل وجهين، ثُمَّ فرّقت بينهما بكلام جازَ أن يكون الآخر معربًا بخلاف الأول"،[113] ومثل له بقوله: "من ذلك قولك: (ما أنت بمحسن إلى مَن أحسن إليك ولا مُجْمِلا) تنصب المجمل وتخفضه: الخفض على اتباع المحسن، والنصب أن تتوهم أنك قلت: ما أنت مُحسنًا".[114] وقد كان سيبويه ربما حكم عليه أنه غلط من العرب.[115]

ويطلق في الدراسات القرآنية على هذا النوع من العطف عطف المعاني كما هو صنيع النحاة الأوائل.[116] وقد مضى بيان ذلك، ومن ثم كان ابن جني ـ فضلا عن شذوذ هذا العطف ـ لا يُخرّج عليه في توجيهه القراءات القرآنية، ما وجد إلى غيره سبيلا.[117] وإنما يوجه عليه في الشعر، حاله في ذلك حال الفراء وسيبويه، فمثلا حينما جعل بعض النحاة العطف في قوله ـ تعالى ـ على قراءة ابن عامر وحمزة وعاصم من رواية حفص:[118] ﴿فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوبَ﴾ [هود: 71] بنصب (يعقوب) من العطف على التوهم، ومن هؤلاء النحاة شيخ صاحبنا أبو علي الفارسي.[119]

فثاني توجيهيه ـ كما ترى ـ هو من العطف على التوهم، وتقديره: ووهبنا لها إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب، أي: على توهم استعمال (وهبناها) لا (بشرناها) ما جعل ابن جني ـ رغم اعتداده بأبي علي ـ لا يُخرّج عليه؛ ولذا ذهب في توجيه قراءة: ﴿وحورا عينا﴾ ـ كما رأيت سابقا ـ إلى أن النصب على إضمار فعل يفسره قوله: ﴿يطوف﴾ تقديره: ويؤتون حورا عينا، وهذا من أدل الأدلة على أن ابن جني ـ رحمه الله تعالى ـ يرى قرآنية القراءات، وأنها لا يحل المساس بها، ولا رد مقتضاها، ويشهد لذلك دفاعه عن القراءات المنتقدة في فرش الحروف، لا في كيفية الأداء[120]؛ لأن الأداء راجع إلى لغة كل حي من أحياء العرب،[121] وما أحياء العرب في الفصاحة سواء، فبعض الأحياء لغته فصحى، وبعضها لغته فصيحة، وبعضها لغته صحيحة، وبعضها الآخر لغته ضعيفة[122]، وذلك بحسب القوة في القياس، والكثرة في السماع، وسبب وقوع العطف على التوهم عند ابن جني: مراعاة الفروع والاهتمام بها[123]، ومن أمثلة هذا العطف عنده قول زهير:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا[124]

وأما آية البقرة فإن توجيه ابن جني لها هو: أن قوله ـ تعالى: ﴿أو كالذي﴾ [البقرة: 259] "محمول على المعنى، حتى كأنه قال: أرأيت كالذي حاج إبراهيم في ربه، أو كالذي مر على قرية؛ فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق بذلك"[125].

وهو توجيه محمول على التوهم، كما ترى، غير أن ما دعا ابن جني لاختياره أنه ـ فيما يبدو ـ لا توجيه غيره[126]؛ ألا ترى أبا حيان الأندلسي ـ وهو ممن يرفض تخريج القرآن الكريم

---

113 معاني القرآن (2/ 347).
114 السابق (2/ 347 - 348).
115 ينظر: الكتاب (4/ 160).
116 ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ق1/ ج3/ ص519).
117 ينظر: المحتسب (1/ 242)
118 ينظر: النشر في القراءات العشر (2/ 290).
119 المسائل العسكرية، ص164 - 165.
120 ينظر: المحتسب (1/ 169، 232) و (2/ 198) والخصائص (1/ 284 - 286)، (3/ 141 - 143).
121 ينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص 96.
122 ينظر: الخصائص (1/ 126) و (2/ 12 - 15، 27، 454).
123 ينظر: السابق (2/ 353 - 354).
124 ديوانه، ص76.
125 الخصائص (2/ 423).
126 وقد قال أبو حيان في البحر المحيط (5/ 348) :"ولكن العطف على التوهم لا ينقاس؛ فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت مندوحة عنه".

على ظاهرة العطف على التوهم؛ لأنها عنده لا تنقاس ـ قد اختار توجيه ابن جني هذا، وصدر به كلامه، ونسبه لجمهور المفسرين.[127]

وعلى هذا، فإن الانزياح يكون في عطف البيان على نحو ما في النعت الحقيقي، غير أنه قليل، ولم أقف على كلام لابن جني فيه، وأما عطف النسق فإن المطابقة فيه لا تكون إلا في الإعراب؛ لأن المطابقة التي هي معيار الانزياح هنا لا تكون في الجنس والعدد والتعيين، ويحصل الانزياح بالحمل على الموضع أو الجوار أو التوهم، ولم يكن ابن جني يُخرّج على التوهم القراءات القرآنية تأدبا مع كتاب الله ـ تعالى ـ وإن خرَّج عليه ما لا مندوحة عنه في توجيه آيات الكتاب لم يكن يستعمل في تخريجه هذا المصطلح، وليس ذلك بسبب أن مصطلح التوهم لم يكن معروفا، بل للغرض الذي ذكر.

المبحث الثالث: انزياح المؤكِّد عن المؤكَّد:

يقسم النحاة التوكيد قسمين: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي، فأما اللفظي فصورته تكرار لفظ المؤكَّد، سواء أكان اسما أم فعلا أم حرفا، والغرض من ذلك إظهار العناية بالمؤكَّد والاهتمام به، وأما المعنوي فإنه بالنظر إلى الغرض الذي يؤتى به من أجله قد جُعل على قسمين:

الأول: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكَّد، وله لفظان: النفس والعين، فإذا قيل: (بنى الأمير المدينة) احتمل هذا التركيب أن يكون ثمة مضاف محذوف، فيُطلب تقديره، وكذا الحال إذا قيل: (جاء الأمير) احتمل أن المقصود بالمجيء أمره لا ذاته، أما إذا قيل: (جاء الأمير نفسه) فحينئذ ينتفي وجود مضاف محذوف، وتعين أن يكون الأمير هو الجائي.

والآخر: ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، والألفاظ الموضوعة لذلك هي: (كل) و(كلا) و(كلتا) و (جميع) فإذا قيل: (اشتريت بيتا) احتمل هذا التركيب اشتراء البيت جميعه، واحتمل أن يكون الاشتراء لأغلب منافعه لا لجميعها، فإذا قيل: (اشتريت البيت كله) انتفى عدم إرادة الشمول، وإذا قيل: (جاء محمد وعبد الله) قد يظن أن أحدهما جاء حقيقة، والآخر جاء مجازا، فإذا قيل: (جاء محمد وعبد الله كلاهما) لم يحتمل الكلام سوى الحقيقة،[128] ولابد في المؤكِّد أن يطابق المؤكَّد في الجنس والعدد بإضافته إلى ضمير يدل على ذلك، كما لابد في المؤكد أن يطابق المؤكد في الإعراب، وأما المطابقة من حيث التعيين في التوكيد اللفظي فلا خلاف بين أهل المذهبين في جوازه،[129] فيقال: (جاء رجل رجل) كما يجوز: (جاء الرجل الرجل).

وأما في التوكيد المعنوي فإن إضافة ضميرٍ للمؤكِّد يدل على جنس المؤكَّد وعدده، ويستفاد منه أن التوكيد هنا لا يكون إلا في المعارف، وهذا مذهب البصريين،[130] وذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة المحدودة؛ لأن النكرة المحدودة قريبة من المعرفة، فالنكرة إذا خصصت جاز معاملتها معاملة المعرفة،[131] ولا أدل على ذلك في الجواز من احتمال الجملة الواقعة بعد النكرة المخصوصة وجهين:[132] الأول: إعرابها في محل نصب حال، والآخر:

---

[127] ينظر: البحر المحيط (2/ 301).
[128] ينظر: شرح ابن عقيل (2/ 207 - 208) وأوضح المسالك (3/ 327 - 328).
[129] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 369).
[130] ينظر: السابق (2/ 372).
[131] ينظر: السابق (2/ 372) وشرح المفصل (3/ 44 - 45) وشرح الكافية (1/ 235).
[132] ينظر: مغني اللبيب ص561.

إعرابها نعتا، وسواء قلنا بمذهب البصريين أو بمذهب الكوفيين لابد من مطابقة المؤكِّد المؤكَّد؛ ذلك لأنه لما كان التوكيد يشبه النعت، والنكرة لا تنعت بالمعرفة فكذلك لا تُؤكد بها.[133]

هذا، ولم أظفر مع طول بحث عن شاهد عند ابن جني يدل على انزياح المؤكِّد عن مطابقة المؤكَّد سوى ببيت شعر واحد، وهو قول أبي النجم:

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنبا كلُّه لم أصنع[134]

فقد انزاح هنا المؤكِّد عن مطابقة المؤكد في الإعراب، وذلك عند ابن جني من الضرورات، على الرغم من أنه كان يمكن للشاعر أن يخرج منها بالنصب، ولكنه لم يفعل[135]، وسر ذلك على ما يرى صاحبنا أنه يريد أن يعدها لوقت الحاجة إليها[136].

والمراد بالحاجة هنا الضرورة الملجئة، التي لا مندوحة عنها، بحيث يجد المرء نفسه مضطرا لارتكابها، فيركب الناثر أو الناظم في حال السعة ما له مندوحة عنه ليحتاج إليه في حال الضيق والاضطرار، ومحل ذلك عامة فيما يجوز فيه وجهان أو أوجه؛ ولهذا كان ابن جني يقول: "لا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضا؛ فإن العرب تفعل ذلك تأنيسا لك بإجازة الوجه الأضعف؛ لتصح به طريقك، ويرحب به خناقك، إذا لم تجد وجها غيره، فتقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بد، وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلا، وعنه معدلا".[137]

وكلامه هذا يتسق مع ما مضى من كلامه من أن وجود الضعيف في شعر الشاعر ونثر الكاتب لا يكون دليلا قاطعا على ضعف لغته، ما لم يكثر ذلك منه، بل أحيانا يكون ذلك على قوة طبعه، وشهامة نفسه. قلت: وعلى النصب يكون الشاعر قد خرق ـ أيضا ـ قوانين الكلام عند أهل المذهبين جميعا، وقد كان ابن جني قال: "أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع، ولو نصب لحفظ الوزن، وحمى جانب الإعراب من الضعف"[138]؛ ذلك لأن قوله: (ذنبا) نكرة غير محددة ولا مخصصة، والنكرة إذا كانت كذلك لم يجز عندهم توكيدها معنويا، إلا أن يكون حملا على المعنى، فذهبت أبحث عن تأويل لكلامه هذا، فرأيت السيرافي يذهب في توجيهه إلى نحو ما رأيته.[139]

---

[133] ينظر: شرح جمل الزجاجي (1/ 238).
[134] ديوانه، ص256.
[135] ينظر: الخصائص (3/ 63).
[136] ينظر: السابق (3/ 61).
[137] الخصائص (3/ 60 - 61).
[138] السابق (3/ 63).
[139] ينظر: شرح أبيات سيبويه (1/ 295).

- **الخاتمة:**

في ختام هذا البحث بعد أن اكتمل نصابه وبلغ تمامه باستقراء ما أمكن الوقوف عليه من آراء ابن جني في هذه القضية ذات الأثر البارز في المدرسة الأسلوبية الحديثة من خلال نتاجاته الثرة بالفكر اللغوي، والتأصيل المصبوغ بالجدة، لا يسعني إلا أن أسطر أهم ما انتهيت إليه من نتائج، وهي:

1- أن مصطلح الانزياح وإن ظهر كمصطلح حديث في الدراسات اللغوية الغربية، فإن مفهومه يعد قديما في تراثنا، ذلك لأن كثيرا من قضايا اللغة هي أمر مشترك بين الشعوب، لاسيما ما يتعلق منها بالإبلاغ أو الإبداع، ولذلك لمسنا عند ابن جني أمورا عديدة تصب مباشرة في الانزياح، تجسدت في حديثه عن شجاعة العربية، معبرا عنه بمصطلحات مختلفة، مثل العدول والانحراف والخروج والمجاز، فذلك كله يعني عنده خرقا للأصول، وخروجا عن المألوف، وهو يقرر أن المعاني التي يحققها المجاز ويُعدل من أجلها عن الحقيقة ثلاثة أشياء، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه.

وهذا يدل بشكل واضح على أن ابن جني قد أدرك يقينا ظاهرة الانزياح، التي تمثل جوهر الأسلوبية: التي هي الوريث الشرعي والأوحد للبلاغة القديمة، والذي قاده إلى ذلك وقوفه على حقيقة أن اللغة على مستويين: استعمال لها في كلام العموم مجردة من المجاز؛ لأن الغرض منها هنا هو مجرد الإبلاغ، واستعمال لها في كلام الخصوص مشحونة بالانفعال العاطفي؛ لأن الغرض منها ـ فضلا عن الإبلاغ ـ الإبداع، وهذا يدلك على أن ابن جني كان يميز بين اللغة المعيارية الجامدة، وبين لغة الانفعال الإبداعية، التي تتصف بالمرونة، وفي هذا رد على من ادعى من الباحثين أن النحويين قد وقف دورهم عند سن القواعد المعيارية واستنباطها، وأن المعنى لم يكن لهم على بال، فما هم في رأيهم سوى لفظيين.

2- أن المطابقة بين الوحدات الصرفية ليست غاية في اللغة الإبداعية، وإنما مطية لإيضاح الغرض، فإذا تطلب الغرض الاستغناء عنها أهملت؛ ففي هذه اللغة يصير الواحد جمعا، والجمع واحدا، والمؤنث مذكرا، والمذكر مؤنثا.

3- أن قضية الانزياح قد مكنت ابن جني من إدراك حقيقة العلاقة بين اللفظ والمعنى، فلم ينظر من حيث الأداء إلى اللفظ منفصلا عن المعنى، ولا إلى المعنى منفصلا عن اللفظ، فهما عنده متكاملان تكامل الروح والجسد، ولكنه في الوقت نفسه يرى مزية المعنى على اللفظ، وذلك لأن المعنى عند العرب ـ بحسب ما توصل إليه في بحثه في كلامهم ـ كريم شريف، وأن اللفظ خادم له وتابع، ودليل ذلك عنده عنايتهم بالألفاظ بإصلاحها وتهذيبها، فهذه العناية ليست باللفظ من حيث هو، وإنما من حيث هي قوالب للمعاني.

وأخيرا، فهذا جهد المقل، أقدمه للقارئ الكريم رجاء أن يجد فيه ما يصبو إليه، ويضيف له شيئا، وإن وجد قصورا فإن هذا عمل إنسان، يعتريه السهو والخطأ، وحسبي أني اجتهدت، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، عليه توكلت، وإليه أنيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

- **قائمة المصادر والمراجع:**

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، المحقق: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، 1418هـ -1998م.
- أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، شرح وتعليق الدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، 1392هـ - 1972م.
- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دار الأرقم، الطبعة: الأولى، 1420هـ-1999م.
- الأسلوبية والأسلوب، الدكتور عبدالسلام المسدي، دار الكتاب الجديدة، بيروت، الطبعة الخامسة، 2006.
- الأسلوبية وتحليل الخطاب، الدكتور نورالدين السد، دار هومة، الطبعة: مجهولة، الجزائر، 1997م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري، المعروف بابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان -بيروت، الطبعة: مجهولة، التاريخ مجهول.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد المرادي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل، منشورات محمد علي بيضون، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1421هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424 هـ -2003م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت -لبنان، الطبعة: مجهولة، 1420هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع الإشبيلي، المحقق: الدكتور عياد ابن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1407هـ -1986م.
- بلاغة الخطاب وعلم النص، الدكتور صلاح فضل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الطبعة مجهولة، التاريخ مجهول.
- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المحقق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة - مصر، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ - 1983م.

- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المحقق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، 1413هـ -1993م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، المحقق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، التاريخ مجهول.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة -مصر، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، المحقق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة: الثالثة، 1986م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1408 هـ – 1988م.
- ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وشرحه وحققه محمد أديب عبد الواحد جمران، مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة: مجهولة، 1427هـ – 2006م.
- الرد على منظري انزياحية الأسلوب: رؤية نقدية، مقال لمحمد هادي مرادي ومجيد قاسمي، مجلة إضاءات نقدية، طهران – إيران، العدد الخامس، السنة الثانية، ربيع 1391هـ – آذار 2012م.
- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن السيرافي، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة - مصر، الطبعة: مجهولة، 1394هـ - 1974م.
- شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، المحقق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح، أو (التصريح بمضمون التوضيح في النحو) خالد بن عبدالله الجرجاويّ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل يعقوب بديع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م.
- شرح ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، الشهير بابن عقيل، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة - مصر، الطبعة: العشرون، 1400هـ - 1980م.
- شرح الكافية المسمى (الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب) محمد بن الحسن الإستراباذي، المحقق: يوسف حسن، جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا، الطبعة: الثانية، 1996م.
- شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الأسدي، قدم له: الدكتور إميل بديع، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2001م.

ـ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ - 1997م.

ـ العقل والنقل عند ابن رشد، مقال لأبي أحمد محمد أمان، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، السنة الحادية عشرة، العدد الأول، غرة رمضان، 1398هـ – 1978م.

ـ علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة: الثانية، 1997م.

ـ الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم، المحقق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية 1417هـ - 1997م.

ـ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة: الثالثة، 1408هـ - 1988م.

ـ لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1414هـ.

ـ اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان عمر، عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة: الخامسة، 1427هـ - 2006م.

ـ اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.

ـ مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة: مجهولة، 1984م.

ـ المجتبى من مشكل إعراب القرآن، الدكتور أبو بلال أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة – السعودية، الطبعة: مجهولة، 1426هـ.

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، المحقق: لجنة إحياء التراث، الطبعة: 1420هـ - 1999م.

المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، المعروف بأبي شامة، المحقق : طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة: مجهولة، 1395هـ - 1975م.

ـ المسائل العسكرية، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، المحقق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة –مصر، الطبعة: الأولى، 1403هـ - 1982م.

ـ المسائل العضديات، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، المحقق: الدكتور علي جابر المنصوري، عالم الكتب ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م.

ـ معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، المعروف بالأخفش الأوسط، المحقق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1990م.

- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، التاريخ: مجهول.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، الشهير بابن هشام، المحقق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة: السادسة، 1985م.
- مقالات في الأسلوبية، الدكتور منذر عياشي، دار العربية للكتاب، طرابلس – ليبيا، الطبعة مجهولة، 1990م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، المحقق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد – العراق، الطبعة: مجهولة، 1982م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.
- النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت –لبنان، الطبعة: مجهولة، 1979م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة الخامسة عشرة، التاريخ: مجهول.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، المحقق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة: الثالثة، 1405هـ - 1985م.
- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير محمد ابن محمد بن يوسف بن الجزري، المحقق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.